

اثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 2000-2019
**The impact of the agricultural sector on economic growth in Algeria.
 Econometric study for the period 2000-2019.**

بوشريط كمال*¹

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير-جامعة البليدة 2. b_kamel1971@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/02

تاريخ الاستلام: 2021/05/14..

ملخص:

الهدف من هذه الورقة البحثية قياس أثر الانتاج الفلاحي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام تقنيات القياس الاقتصادي، واقترحنا لذلك نموذج قياسي يوضح العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والإنتاج الفلاحي، والمتمثل في نموذج الارتباط الذاتي بالفجوات الزمنية المؤخرة ARDL لتحديد العلاقات القصيرة والطويلة الاجل بين الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي و مستوى القيمة المضافة لقطاع الفلاحة كمقياس للنشاط الفلاحي. أظهرت نتائج دراسة السببية وتقدير النموذج، ان للقطاع الفلاحي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي لكن بنسبة منخفضة لا ترقى الى الأهداف المنتظرة من جملة الإصلاحات المطبقة والقدرات التمويلية الممنوحة خلال فترة ارتفاع العائدات النفطية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، النمو الاقتصادي، اختبار السببية، نموذج ARDL

Abstract:

The aim of this research paper is to measure the impact of agricultural production on economic growth in Algeria by using Econometric techniques, we proposed an econometric model that shows the relationship between GDP and agricultural production, which consist of the ARDL model to determine the short and long-term relationships between GDP as a measure of economic growth and the level of added value of the agricultural sector as a measure of agricultural activity. The results of the causality study and the model estimation showed that the agricultural sector has a positive impact on economic growth, but at a low rate that does not live up to the expected goals of the set of reforms implemented and the financing capabilities granted during the period of high oil revenues.

Keywords : agricultural sector, Economic growth, causality test, ARDL model

*بوشريط كمال

I. مقدمة:

يعتبر النشاط الفلاحي أحد الأنشطة الأولى التي عرفها الانسان فكان أساس عيشه وبقاءه. فالقطاع الفلاحي من اهم القطاعات الخالقة للثروة، بل اعتبرته المدرسة الفيزيوقراطية (الطبيعية 1694-1778) بقيادة F.QUASNAY المصدر الوحيد للثروة، وان العمل الزراعي هو العمل المنتج الوحيد والطبقة المنتجة هي طبقة المزارعين. كما يمكن اعتبار القطاع الفلاحي بصفته مصدر التمويل الأساسي مع التطور العلمي الذي حصل في بعض الدول، أساس ظهور الثورة الصناعية في القرن 18، فكان بذلك أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي وصلت اليها تلك الدول. اشارت منظمة الاغذية و الزراعة FAO (2018) الى ان قطاع الفلاحة أصبح ضروريا لتحقيق اهداف التنمية المستدامة ، لما له من إمكانية توفير الفعالية الأكبر للسياسات المتبعة في الاجل الطويل، كما يمكنه ان يحقق التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تساهم في تحقيق التنمية في ظل التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق التخفيف من البطالة و زيادة الناتج و العرض الكلي للسلع و الخدمات للحد من ارتفاع الأسعار و كبح الضغوطات التضخمية. ان أهمية القطاع الفلاحي، كما جاء به تقرير البنك العالمي الذي ينص على أن النجاح الاقتصادي للدول النامية يتوقف بصورة رئيسية على النجاح في مجال الزراعة جعلت معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية تهتم بهذا القطاع و تضع مختلف السياسات والخطط لتطويره ، هذا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، عن طريق زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، كما يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات مقابل زيادة الصادرات مما يوفر العملة الصعبة وزيادة احتياطي الصرف الأجنبي للبلد. اضافة الى الدور الذي يلعبه في توفير المواد الأولية الزراعية للقطاع الصناعي.

الجزائر كغيرها من الدول النامية، عملت على وضع خطط وسياسات تنموية للنهوض بالقطاع الفلاحي الذي ورثته عن الاستعمار الفرنسي ، بدايتا بالخطط التنموية في اطار الاقتصاد الاشتراكي الموجه من طرف الحكومة الى غاية بداية التسعينات ، ثم الانتقال بعدها الى سياسات الإصلاح في اطار اقتصاد السوق وخصوصة مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و لاسيما القطاع الفلاحي ،بموجب الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي FMI و البنك العالمي. حيث عرف قطاع الفلاحة جملة من الإصلاحات ارتكزت أساسا على سياسات الدعم والتشجيع للقطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الفلاحية النباتية والحيوانية، كالإنتاج، التسويق والتصنيع الزراعي. فقد عرف القطاع تقديم الإعانات والقروض بدون فوائد أو ضمان لهذه الفوائد، وتوزيع الأراضي الزراعية للاستصلاح، وشراء بعض المحاصيل الزراعية الأساسية من طرف الدواوين الوطنية بأسعار مرتفعة مشجعة لعمال القطاع للحد من هجرة الفلاحين للقطاع ، بالإضافة إلى تنمية وتطوير الخدمات المساندة للقطاع الزراعي. لكن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات جعل فعالية هذه الإصلاحات محدودة لارتباط مواردها بتقلبات أسعار المحروقات ،فالتنوع الاقتصادي أصبح ضروري لتحقيق نمو هيكلي لا يتأثر بتقلبات أسعار النفط. لتحقيق ذلك يجب تفعيل القطاع الفلاحي بترقية مساهمته في الناتج الإجمالي و النمو الاقتصادي للبلد والعمل على زيادة القيمة المضافة للقطاع ، حيث لم تتعدى مساهمة القيمة المضافة في الناتج الإجمالي الخام للجزائر نسبة 14% في أحسن احوالها في الفترة الأخيرة (2010-2018).

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الاجابة على السؤال التالي: ما مدى تأثير الانتاج الفلاحي على النمو الاقتصادي في

الجزائر خلال الفترة 2000-2019؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بطرح الفرضيات التالية:

-للإنتاج الفلاحي اثر إيجابي على النمو في الجزائر.

-نسبة التأثير للقطاع الفلاحي على النمو ضعيفة في الجزائر.

-هناك تأثير متبادل بين مستوى النشاط الفلاحي و مستوى النمو الاقتصادي.

لإتمام هذا البحث تم تقسيم هذه الورقة البحثية الى ثلاثة محاور، المحور الأول يتناول مفاهيم عامة حول النشاط الفلاحي و النمو الاقتصادي، المحور الثاني يهتم بواقع القطاع الفلاحي في الجزائر والمحور الثالث خاص بالدراسة القياسية التي نحاول من خلالها قياس اثر الإنتاج الفلاحي على النمو في الجزائر.

II. مفاهيم حول النشاط الفلاحي و النمو الاقتصادي.

يحتل مفهومي الفلاحة والنمو، مكانة رائدة في التحليل الاقتصادية النظرية و التطبيقية لما لهما من أهمية في المجال الاقتصادي و حتى الاجتماعي. كما يعرفان علاقة تبادلية واضحة بينهما، فالإنتاج الفلاحي يساهم في زيادة الناتج الكلي و يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، وبدوره الناتج الإجمالي المرتفع من شأنه زيادة تمويل قطاع الفلاحة و ترقيته .

II - 1 مفاهيم حول النشاط الفلاحي :

1.1- الفلاحة و الاقتصاد الزراعي:

تشير الفلاحة الى مجال واسع لمختلف الأنشطة الزراعية التي يهدف فيها الإنسان الى تحقيق امنه الغذائي، وبتطبيق الاقتصاد الزراعي يمكنه تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

1.1-1 تعريف الفلاحة:

ان كلمة الفلاح من حيث اللغة، تعني الخير والنجاح والتوفيق. أما من حيث مدلول الكلمة العام، فهو العناية بالأرض، فباللاتينية كلمة AGRECULTURE مكونة من شقين، الأول AGRE و تعني الحقل (او الأرض) و الثاني CULTURE و تعني العناية أو الرعاية (خ.عياش، 2011، ص18)، فعناية الانسان بالأرض و اكتشاف الزراعة في الحضارة السومرية في بلاد الرافدين، ظهر بالبحث عن مصادر جديدة للغذاء بالإضافة الى الصيد الذي كان يعتمد عليه الانسان لتوفير غذائه و الحفاظ على بقاءه. فالفلاحة هي تلك النشاطات المتميزة الناتجة بعلاقات طبيعية واجتماعية مع الأرض، والتي عرفت تطورا مع الزمن . فالنشاطات الزراعية الحديثة، أصبحت لا تقتصر فقط على العمليات الخاصة برعاية التربة والأرض، بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كزراعة الحيوان وتحسين النبات ومستلزمات الزراعة من آلات وأسمدة وبذور، وأدوية. كما أن النشاطات الزراعية تهتم بكثير من الخدمات الزراعية والريفية كحفر الآبار، والتنقيب عن المياه وبناء السدود وإقامة مراكز التخزين والتحويل وشق الطرق والمواصلات والتسويق وغير ذلك من الأعمال والخدمات اللازمة للنشاط الفلاحي.(ع.البلاوي، 1967، ص13)

1.1-2 تعريف الاقتصاد الزراعي :

لاقتصاد الزراعي هو ميدان تطبيقي يهتم بتطبيق النظرية الاقتصادية في تحسين الإنتاج و توزيعه، فهو يوفق بين نظرية المنشأة و مبادئ التسويق في اطار نظريات التنظيم (C.F.Runge,2006, p01).و يهدف الى استغلال الأرض بشكل أمثل لمضاعفة غلة المحصول الزراعي مع الحفاظ على نظام بيئي جيد.

2.1- مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها:

تعتبر التنمية الفلاحية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية ومفهومها وأهدافها يكاد لا يختلف عن مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية .

1.2.1 مفهوم التنمية الفلاحية:

تطرق العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الفلاحية، فيمكن اعتبار التنمية الفلاحية على أنها السيرورة الشاملة لتحسين أداء القطاع الفلاحي. فهي مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنى وهيكلة القطاع الفلاحي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الفلاحية المتاحة، هذه السياسات تسمى بسياسات التنمية الفلاحية التي تعبر عن مجموعة الإجراءات و المشاريع الموجهة لترقية و تنمية القطاع الفلاحي في اطار تحقيق المصلحة العامة. كما عرّفت التنمية الفلاحية على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الفلاحية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الفلاحي، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية (م.غردي، 2012، ص8).

2.2.1 أهداف التنمية الفلاحية:

تعتبر التنمية الفلاحية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية وارتباطها الكلي بها في أي دولة، وبالتالي فإن أهداف التنمية الفلاحية تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، نظرا للترابط والتداخل فيما بين عناصرها في العديد من الجوانب التنموية حيث أن التنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق ما يلي (ع. كبحلي، ح. فروحات، 2017، ص179):

- المساهمة في تكوين الناتج الوطني بزيادة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة.
- توفير الغذاء و تحقيق الامن الغذائي بزيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان.
- تحقيق التوازن التنموي بين الريف و المدينة و محاربة ظاهرة النزوح الريفي و هجرة العمل الفلاحي.
- ترقية إنتاجية العمل الزراعي.
- توفير المواد الخام لقطاع الصناعة و الزراعة .
- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، وتحسين مداخيلهم.
- تحسين المحيط المتعلق بالقطاع الفلاحي.

3.1- مقومات التنمية الفلاحية:

إن التنمية الفلاحية تحتاج إلى مقومات أخرى خاصة بها، فمنها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الفلاحية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

1-الانسان:

يعتبر العنصر البشري من العناصر المهمة لقيام التنمية الفلاحية. فالإطارات البشرية المتخصصة كالمهندسين الزراعيين و الفلاحين ذوي الخبرة و الكفاءة لهم دور أساسي في ترقية القطاع الفلاحي.

ب -الأراضي الزراعية :

تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي، مما يجعلها ثروة استراتيجية لا بد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح

الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج.

ج- الموارد المائية :

تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخداماتها.

د- التكنولوجيا الحديثة:

و نقصد بها استخدام الطرق الحديثة و المطورة في المجال الفلاحي، كطرق الري الحديثة، الآلات المتطورة و استخدام التقنيات الحديثة للهندسة الزراعية و الهندسة الوراثية لحسين المنتج الفلاحي كما ونوعا.

II. 2 - مفاهيم حول النمو الاقتصادي:

2.1- تعريف النمو الاقتصادي:

عرف مصطلح النمو الاقتصادي عدة تعاريف، نذكر منها تعريف Adam SMITH، الذي اعتبر النمو الاقتصادي بأنه التطور المرافق للتغيرات الهيكلية التي تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي. كما اعتبره J.Muller بأنه مفهوم كمي يعبر عن ارتفاع الناتج لاقتصاد ما في الاجل الطويل (J.Muller, 1999, p34). ويمكن اعتبار النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة و المستقرة في متوسط نصيب دخل الفرد من الدخل الحقيقي (اعطية ناصف، 2008، ص333). اذا النمو الاقتصادي يمثل التغير الإيجابي الحاصل في حجم انتاج السلع و الخدمات لاقتصاد ما خلال فترة معينة.

2.2 -أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن تقسيم النمو الاقتصادي الى :

أ- نمو متوازن و غير متوازن : ونقصد بالنمو المتوازن، هو النمو الذي يتحقق بتوجيه استثمارات ضخمة لكافة القطاعات الاقتصادية مع ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة و الزراعة حتى لا يكون تخلف احدهما عقبة في تقدم الاخر (كبداني، 2013، ص64).

ب- النمو الداخلي و النمو الخارجي: نقصد بالنمو الداخلي اكتساب قدرات جديدة في عوامل الإنتاج و تحسين إنتاجيتها، (كتحسين إنتاجية العمال، اكتساب التكنولوجيا، ...)، أما النمو الخارجي يعني تحقيق نمو اقتصادي بفضل زيادة عوامل الإنتاج القادمة من الخارج، كحجم الشراكة الأجنبية، حجم الاستثمار الأجنبي المباشر...).

ج- النمو الفعلي و النمو الكامن: النمو الفعلي هو مستوى النمو المحقق فعلا في اقتصاد ما خلال فترة معينة، أما النمو الكامن، فهو مستوى النمو الذي يمكن التوصل اليه عند استخدام كل عوامل الإنتاج المتاحة أو تحقيق مستوى التشغيل التام. عندما يكون المستوى الفعلي أقل من المستوى الكامن يعني ان الاقتصاد لم يصل الى مستوى التشغيل التام وبالتالي الاقتصاد سيواجه ظاهرة البطالة.

3.2- قياس النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي يعبر عن مدى التحسن الكمي والنوعي للمستوى المعيشي للأفراد، ولقياس درجة النمو لاقتصاد ما، نعتمد على المستوى المحقق من الناتج الحقيقي أو مستوى الدخل الفردي الحقيقي.

أ- الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي): يمثل مجموع ما تم انتاجه من السلع و الخدمات النهائية داخل التراب الوطني مقيما بأسعار السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. ويمكن حسابه بإحدى الطرق الثلاثة التالية (ص.تومي، 2004، ص45):

- **طريقة الإنتاج:** تعتمد هذه النظرة على قيمة الإنتاج المحققة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتكون قيمة الناتج الإجمالي الخام ممثلة أساسا بمجموع القيم المضافة لكل القطاعات أي:

$$PIB = \sum_{i=1}^n VA_i$$

حيث: VA_i تمثل القيمة المضافة للقطاع i . وهي عبارة عن قيمة الناتج النهائي محذوف منه قيمة الاستهلاكات الوسيطة في كل قطاع.

- **طريقة الدخل:** في هذه الحالة تحسب قيمة الناتج الإجمالي على أساس عوائد عوامل الإنتاج أو مجموع المداخيل لكل الاعوان الاقتصاديين المتمثلة في كل من الأجور، الربح، الأرباح و الفوائد.

- **طريقة الانفاق:** تعتمد هذه الطريقة في حساب الناتج الإجمالي الخام على جانب الانفاق على هذه السلع والخدمات المنتجة. ويكون بذلك قيمة الناتج الإجمالي المحلي هو حاصل جمع الانفاق على السلع والخدمات المحلية المتمثل في الاستهلاك، الانفاق الاستثمار، الانفاق الحكومي و صافي التجارة الخارجية . فيكون لدينا:

$$PIB = C + I + G + X - M + VS$$

حيث: C تمثل الاستهلاك النهائي، I تمثل الانفاق الاستثماري، G تمثل الانفاق الحكومي، X تمثل الصادرات، M تمثل الواردات، VS تمثل التغير في المخزون.

ب - **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:** و يمثل حجم السلع و الخدمات المنتجة محليا، فهو عبارة عن مجموع ما تم انتاجه من السلع و الخدمات داخل التراب الوطني مقيما بالأسعار الثابتة (أسعار سنة الأساس) خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. فهو عبارة عن الناتج الإجمالي الاسمي مقسوما على المستوى العام للأسعار، أو هو حاصل قسمة الناتج الاسمي على مكمش الناتج الإجمالي (déflateur du PIB). فالناتج الحقيقي يستبعد اثار التضخم و ارتفاع الأسعار.

ج - **الدخل الفردي الحقيقي:** يعبر عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، ويحسب بقسمة الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي على عدد سكان البلد، ويقاس به مدى الرفاهية الاقتصادية للفرد .

د- **معدل النمو الاقتصادي (tc):** ويعبر عن التغير النسبي للناتج الإجمالي الحقيقي، كما يمكن حسابه بالتغير النسبي للناتج الاسمي . ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$tc = \frac{PIB(t) - PIB(t-1)}{PIB(t-1)}$$

يبقى الناتج الإجمالي المحلي الأكثر استخداما كمؤشر لنمو النشاط الاقتصادي للدول، رغم بعض الانتقادات الموجهة له باعتباره مؤشر كمي وليس نوعي، فهو لا يقيس تطورات الجانب الاجتماعي و ظروف المعيشة لأفراد المجتمع.

III - واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:

عرف قطاع الفلاحة في الجزائر تطورات هامة من حيث السياسات والإصلاحات منذ الاستقلال. فالتغيرات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر والعالم الخارجي قادت أصحاب القرار الى اتخاذ جملة من الإجراءات للنهوض بقطاع الفلاحة باعتباره قطاعا حساسا ومهم لتحقيق النمو الاقتصادي للبلاد.

III. 1 - اهم مراحل السياسات الفلاحية في الجزائر:

ان أهمية القطاع الفلاحي جعلت الجزائر تحاول الاهتمام به من خلال جملة من السياسات والإصلاحات منذ الاستقلال. فبعدما ورثت الجزائر مساحة فلاحية قدرت بحوالي 250000 هكتار من المعمر الفرنسي وبكفاءات محدودة، ولتفادي المشاكل والصراعات والفوضى التي يمكن ان تحصل بعد انسحاب المستعمرين من تسيير القطاع الفلاحي، قامت الدولة بسياسة التسيير الذاتي لتخطي هذه المرحلة حيث تمكنت من توسيع المساحة الفلاحية الى حوالي 2632000 هكتار و توزيعها على مستثمرات مسيرة ذاتيا و في مرحلة ثانية، اتبعت سياسة الثورة الزراعية مع بداية السبعينيات (1971) اركزت على ضم الأراضي الفلاحية الى الأملاك الوطنية و دمجها في صندوق الثورة الزراعية بإشراف وزارة الفلاحة و الإصلاح الزراعي ثم توزيعها في شكل تعاونيات. ولمواصلة التعديلات في هذا القطاع بعد فشل السياسات السابقة، لجأت الحكومة الى إجراءات إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في بداية الثمانينات بموجب تعليمة رئاسية رقم 14 لسنة 1981 مع منح إمكانية ملكية الخواص للأراضي التي يقومون باستصلاحها (A.Akerkar, 2015, p17) ثم مرحلة تنظيم المستثمرات الفلاحية مع نهاية الثمانينات.

ان التحول الى نظام اقتصاد السوق الذي انتهجته الجزائر مع بداية التسعينات، جعلها تطبق إصلاحات فلاحية جديدة لتكريس مبادئ اقتصاد السوق عن طريق سن قوانين لإعادة تنظيم الأملاك العمومية وحماية الأراضي الفلاحية، كما تميزت هذه المرحلة بإنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA).

بعد سنة 2000 و تحسن العائدات النفطية للبلاد ، دخلت الحكومة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE) فتواصلت الإصلاحات في القطاع الفلاحي بإعداد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي يهدف الى الاستغلال الأمثل للمواد الطبيعية و تميمها و تحقيق التنمية المستدامة بتوفير إمكانيات مالية معتبرة للقطاع الفلاحي في مجال الدعم الفلاحي، ثم تطبيق برنامج التجديد الفلاحي و الريفي (PRAR) للفترة 2010-2014 الذي يركز على عقود النجاعة المطبقة على المستوى و ذلك حسب خصوصية كال منطقة (م.غردى، ن.بن ندير، 2016، ص 114).

III. 2. مساهمة الإنتاج الفلاحي من الإنتاج المحلي الخام:

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع ومدى تطوره. يحتل القطاع الفلاحي أهمية كبيرة من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، والجدول الآتي يوضح تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر.

الجدول 1: تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي للفترة 2000-2010 .

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010
القيمة المضافة الحقيقية (مليار دج)	611.1	681.1	857.9	948.7	935.4	1188
النسبة الى PIB	8.39	9.22	9.44	7.54	6.58	8.46

المصدر: البنك العالمي.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج الفلاحي عرف تطور ملحوظ خلال الفترة 2000-2010 حيث انتقلت القيمة المضافة الحقيقية (بالأسعار الثابتة) من 611 مليار دج سنة 2000 إلى 1188 مليار دج، وهو ما يمثل زيادة تقارب 95% هذه الفترة، إلا أن مساهمة القطاع الفلاحي بقيت تقريبا ثابتة و منخفضة نسبيا بلغت في المتوسط 8% خلال نفس الفترة رغم الزيادة التي عرفها الناتج الإجمالي، فمساهمة القطاعات الأخرى كان لها النصيب الأكبر وخاصة قطاع المحروقات الذي عرف ارتفاع أسعار البترول خاصة مع نهاية هذه الفترة. المساهمة الضعيفة لقطاع الفلاحة في تكوين الناتج الإجمالي و النمو الاقتصادي توحى بعدم الاهتمام الكافي بهذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، أو عدم نجاح السياسات المتبعة لترقية هذا القطاع. إن الراحة المالية التي عرفتها البلاد بعد ارتفاع أسعار المحروقات لم تجعل القطاع الفلاحي يرقى إلى المستوى الممكن الذي يساهم بشكل مقبول في تحقيق النمو الاقتصادي، فمعطيات الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول 2: تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة في الناتج المحلي للفترة 2011-2019 .

السنة	2011	2012	2014	2016	2018	2019
القيمة المضافة الحقيقية (مليار دج)	1326	1422	1577	1701	1772	1819
النسبة الى PIB	8.11	8.77	10.28	12.22	11.84	12.38

المصدر: البنك العالمي.

رغم زيادة الإنتاج الفلاحي، تبقى مساهمته في الناتج الإجمالي ضعيفة حيث تقارب 10% في المتوسط خلال الفترة. والارتفاع الطفيف في هذه المساهمة بعد سنة 2013 يعود لتراجع مساهمة قطاع المحروقات بسبب انخفاض أسعار البترول في هذه الفترة، مما يعيد طرح فكرة ضرورة التنوع الاقتصادي والاهتمام بالقطاعات خارج المحروقات ولا سيما القطاع الفلاحي.

III 3- مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل:

تعتبر الفلاحة قاعدة أساسية لتوفير فرص العمل والتشغيل، خاصة أنه لا يتطلب سوى الحد الأدنى من المهارات مقارنة بأنشطة العمل الأخرى، وعادة ما يستوعب العمال الذين لا يجدون فرص عمل في الأنشطة الأخرى، وتختلف نسبة استيعاب القطاع الفلاحي للعمالة من بلد إلى آخر حسب الأنظمة الاقتصادية السائدة. والجدول التالي يبين تطور عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها في القطاع خلال الفترة 2000-2006.

الجدول رقم 3 : مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب شغل 2000-2006 .

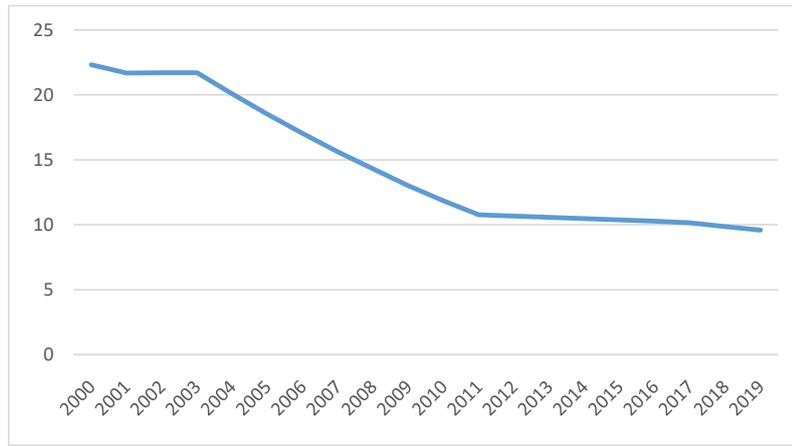
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المناصب	142289	170398	163499	179291	166502	132528	104323

Source : Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information

من الجدول أعلاه نلاحظ خلال الفترة 2000-2006 تم انشاء 1058830 منصب عمل في قطاع الفلاحة، وجاء هذا التطور نتيجة لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي وفر الظروف الملائمة للتوسع الفلاحي من خلال برامج الدعم التي ساهمت في تشجيع الافراد على الاستثمار في مختلف مجالات القطاع الفلاحي، الا انه عرف تراجعاً في السنوات الأخيرة بسبب هجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي الى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية.

ان الظروف الصعبة التي عرفت الجزائر في التسعينيات من الناحية الأمنية و السياسية و الاقتصادية، اثرت سلباً على معدلات التوظيف في الفترات المولية و لم تصل الى المعدلات المرغوبة في القطاع الفلاحي خاصة. عند ملاحظة مساهمة قطاع الفلاحة في عملية التوظيف، نجد انها تعرف تنازلاً متواصلاً في الفترات الأخيرة بسبب سياسات التشغيل التي لم تشجع أكثر التوظيف في هذا القطاع و فتح المجال أكثر للتوظيف في قطاعات أخرى، كالقطاع الصناعي ، القطاع التجاري و الخدمات . و المنحنى البياني التالي يوضح ذلك .

الشكل 1 : تطور مساهمة القطاع الفلاحي في التوظيف للفترة 2000-2019



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك العالمي.

يمكن للقطاع الفلاحي أن يكون أحد أهم القطاعات في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر ، نظرا للإمكانيات التي يتوفر عليها من موارد طبيعية وبشرية ونباتية وحيوانية، تؤهله لرفع عجلة التنمية من خلال زيادة الناتج الداخلي الخام وفي نصيب الفرد منه، وفي توفير مناصب الشغل للسكان خاصة في المناطق الريفية، وتقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية. رغم أن هذا القطاع عرف تحسناً في زيادة الإنتاج في معظم السلع الفلاحية وفي توفير مناصب الشغل وتحسن في مشاريع الصناعات الفلاحية والتنمية الريفية، بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى دفعة للقطاع الفلاحي، بفضل برامج الدعم والتحفيزات التي وفرها للفلاحين والعاملين في القطاع الزراعي، وكذا الاستثمارات في البنية الأساسية التي قامت بها الدولة لتوفير الظروف الملائمة للتنمية الفلاحية، تبقى مساهمته في الاقتصاد محدودة نسبياً.

IV: قياس أثر القطاع الفلاحي على النمو في الجزائر:

بعد التطرق للجانب النظري وتوضيح الصورة العامة للقطاع الفلاحي في الجزائر سنحاول في هذه المرحلة استخدام بعض أدوات القياس الاقتصادي لتفسير العلاقة الموجودة بين القطاع الفلاحي والنمو الاقتصادي، مروراً بتحديد المتغيرات ثم دراسة استقراريتها و اختبار السببية وصولاً الى تقدير نموذج الارتباط الذاتي بالفترة المؤخرة .

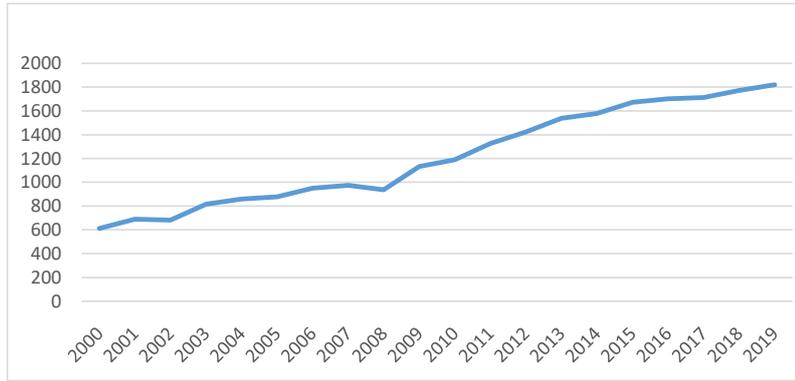
1.IV تحديد المتغيرات وتوصيف النموذج: لتحديد اثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي نقتح متغيرتين أساسيتين، المتغيرة الأولى تتمثل في القيمة المضافة الحقيقية لقطاع الفلاحة (VA_AGR) معبرة عن مستوى نشاط القطاع الفلاحي، المتغيرة الثانية تتمثل في مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (PIB) كمقياس لمستوى النمو الاقتصادي. وعليه نقتح النموذج كالتالي:

$$PIB = f(VA_AGR, \varepsilon)$$

حيث ε يمثل المتغير العشوائي .

1.1 متغيرة القيمة المضافة: شهدت القيمة المضافة تطورا خلال فترة الدراسة 2000-2019، كما يبينه الشكل 2.

الشكل 2: تطور القيمة المضافة لقطاع الفلاحة 200-2019



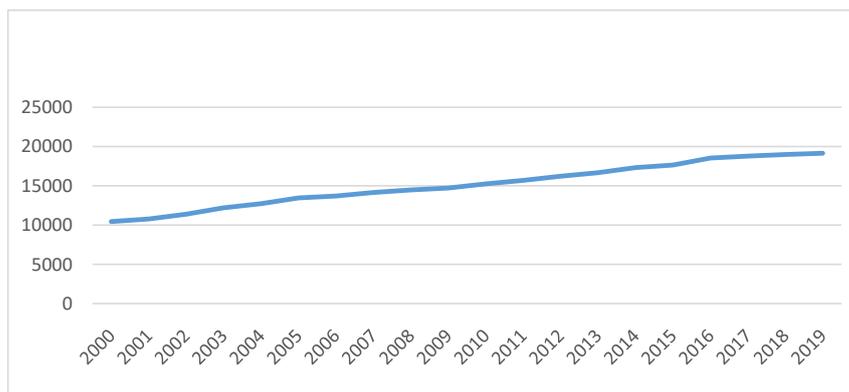
المصدر: إعداد الباحث باستخدام معطيات البنك العالمي.

من خلال الشكل نلاحظ ان حجم القيمة المضافة عرفت زيادة مستقرة تقريبا على العموم باستثناء سنتي 2002 و 2008 التي عرفنا انخفاضاً بنسبة 1.2% و 4% على التوالي، كما سجلت نسبة معتبرة في السنتين المتتاليتين لسنتي الانخفاض حيث وصلت الى 19.5% سنة 2003 و الى 21% سنة 2009 .

2.1- متغيرة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

من خلال ملاحظة الشكل البياني لتطور الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، يتبين ان معدل النمو الاقتصادي كان إيجابياً على العموم، كما عرف مستويات مقبولة في الفترة 2001-2005 حيث بلغ 7% سنة 2003، الفترة 2006-2015 عرفت معدلات نمو تتراوح بين 2% و 3% في المتوسط ، اما الفترة 2016-2019 فقد عرفت معدلات نمو منخفضة تقارب 1% في المتوسط. كما نلاحظ أنه في بعض الفترات رغم انخفاض معدل نمو القيمة المضافة الا أن معدل نمو الناتج بقي موجبا. ففي سنة 2002 انخفضت القيمة المضافة بـ 1.2% مع تسجيل معدل نمو 5% ، و في سنة 2008 انخفضت القيمة المضافة بـ 4% مع تسجيل معدل نمو بلغ 2.4%. هذا ما يشير الى ان هناك عوامل أخرى تؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالإضافة للقطاع الفلاحي.

الشكل 3 : تطور الناتج المحلي الحقيقي للجزائر 2000-2019



المصدر: اعداد الباحث باستخدام معطيات البنك العالمي.

2.IV- دراسة استقراريه متغيرات الدراسة:

لتفادي الوقوع في وضعية الانحدارات المضللة نقوم بإجراء اختبار الجذر الأحادي على المتغيرات المستخدمة، ولهذا سنستعمل اختبار الجذر الأحادي لفولر (1976) Fuller ولديكي وفولر (1979) Dickey-Fuller DF و (1981) ADF وهي اختبارات براميترية تعتمد على تقدير نموذج انحدار ذاتي. ونشير هنا إلى أن هذا الاختبار يعرف بعض الانتقادات مما أدى إلى استحداث اختبارات أخرى للجذر الأحادي، ونذكر منها (S.Lardic p131):

. Perron et Vogelsang (1992)، Perron (1989)، Zivot et Andrews (1992)، Phillips et Perron (1988)، Kwiatkowski (1996)، Phillips, Schmidt et Shin (1992).

في دراستنا هذه سنكتفي باختبار ADF للكشف عن درجة اسقرار و تكامل متغيرات النموذج المقترح.

1.2 اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) على متغيرة القيمة المضافة (VA_AGR):

يبدأ هذا الاختبار بافتراض 03 نماذج:

النموذج الأول (1) ويمثل ارتباط قيم المتغير المدروس بقيمه في الفترة السابقة مع الحد العشوائي دون وجود للحد الثابت ولا للاتجاه العام كما يلي:

$$VA_AGR(t) = \Phi VA_AGR(t - 1) + \xi t$$

النموذج الثاني (2) وهو عبارة عن النموذج الأول بإضافة الحد الثابت كما يلي:

$$VA_AGR(t) = \Phi VA_AGR(t - 1) + C + \xi t$$

النموذج الثالث (3) وهو عبارة عن النموذج الأول بإضافة الحد الثابت واتجاه عام كما يلي:

$$VA_AGR(t) = \Phi VA_AGR(t - 1) + bt + C + \xi t$$

باستعمال المعطيات المتوفرة حول القيمة المضافة للفترة 2000-2019 وتطبيق برنامج Eviews9 لاختبار فرضية

العدم H_0 التي تفترض وجود جذر الوحدة ($\Phi = 1$)، بين اختبار ADF أن السلسلة مستقرة في المستوى وفق النموذج (3) كما يلي:

$$D(VA_AGR) = -1.0496 * D(VA_AGR_{(-1)}) + 86.25 t$$

حيث أن القيمة المحسوبة ل ADF كانت -3.809 وهي اصغر من القيمة الجدولة (-3.7520) عند المستوى 5% مما يشير إلى رفض فرضية العدم وبالتالي غياب جذر الوحدة.

2.2 اختبار Dickey-Fuller على متغيرة الناتج المحلي الإجمالي (PIB) :

باستعمال المعطيات المتوفرة حول متغيرة الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2019 وتطبيق برنامج Eviews9 لاختبار فرضية العدم H_0 التي تفترض وجود جذر الوحدة ($\Phi=1$)، بين اختبار ADF أن السلسلة مستقرة في الفرق من الدرجة الأولى ، وكان النموذج وفق النموذج الأول (1) كما يلي:

$$D(PIB) = -1.04 * D(PIB(-1)) + 485.94$$

حيث أن القيمة المحسوبة ل ADF كانت -3.966 وهي اصغر من القيمة الجدولة (-3.857) عند المستوى 1% مما يشير إلى رفض فرضية العدم وبالتالي غياب جذر الوحدة.

3.IV اختبار السببية الثنائية ل Granger :

أحد أهم الأسئلة التي يمكن طرحها في نماذج الانحدار الذاتي، هو كيف يمكن لبعض المتغيرات أن تؤثر في القيم التنبؤية لمتغيرات أخرى، هذا ما حاول الإجابة عنه Granger(1969) وعممه ونشره Sims(1972). لتطبيق هذا الاختبار نفترض نموذج انحدار ذاتي بأبطاء قدره P فترة كما يلي (J.D.Hamilton p304):

$$X_t = c + \sum_{i=1}^p \alpha_i X(t-i) + \sum_{i=1}^p \beta_i Y(t-i) + \varepsilon_t$$

بعد تقدير النموذج نستعمل اختبار Fisher لاختبار فرضية العدم:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_p = 0 \text{ أي } Y \text{ لا تسبب } X$$

باستعمال برنامج Eviews9 لاختبار السببية بين متغيرتي القيمة المضافة VA_AGR و الناتج المحلي PIB تحصلنا على النتائج التالية:

Pairwise Granger Causality Tests Date: 05/12/21 Time: 14:49			
Sample: 2000 2019 Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
D(VA_AGR) does not Granger Cause PIB	16	3.71417	0.0548
PIB does not Granger Cause D(VA_AGR)		0.43232	0.735

تدل النتائج أنه حسب GRANGER : القيمة المضافة للقطاع الفلاحي يمكنها أن تسبب الناتج المحلي الإجمالي، لكن الناتج المحلي لا يسبب القيمة المضافة، فالتأثير في اتجاه واحد.

4.IV تقدير نموذج ARDL:

باستخدام برنامج Eviews9 على المعطيات المتعلقة بمتغيرات النموذج تبين أن النموذج من نوع ARDL(2,1) (الملحق 1)، كما بين اختبار الحدود (bound test) أن قيمة إحصاءه فيشر $F=9.08$ أكبر من الحد الأعلى I_1 عند كل مستويات المعنوية (الملحق رقم 2)، مما يقودنا إلى عدم قبول فرضية العدم H_0 و عليه يمكن القول أن هناك

علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين النشاط الفلاحي والنمو الاقتصادي في الجزائر. فكانت العلاقة طويلة الأجل كما يلي (الملحق 3):

$$\begin{aligned} \text{PIB} &= 9521.09 + 5.95 \text{ VA_AGR} \\ \text{SE} & (809.168) \quad (0.348) \\ \text{Prob} & (0.000) \quad (0.000) \end{aligned}$$

نلاحظ أن حد تصحيح الخطأ (معامل البواقي) سالب و له معنوية إحصائية مقبولة، مما يشير الى وجود علاقة توازنية في الاجل الطويل بين المتغيرتين، وقيمتها التي بلغت 0.317 تعني أن الناتج الإجمالي للاقتصاد الجزائري يتعدل نحو قيمته التوازنية من اختلاله السابق بنحو 31.7%. كما يشير النموذج الى ان لقطاع الفلاحة اثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل و ليس له تأثير واضح في الاجل القصير . كما أن المعامل المقدرة تفيد أن ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الفلاحة بوحدة واحدة سيؤدي الى ارتفاع الناتج الحقيقي بحوالي 6 وحدات تقريبا (5.956 وحدة) في الأجل الطويل .

V . الخلاصة:

يبقى قطاع الفلاحة من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادي في أغلب الدول، هذا لما له من دور اساسي في تكوين الناتج الإجمالي وتحسين مستوى الدخل الفردي. ان ترقية القطاع الفلاحي يعمل على تحقيق الامن الغذائي، توسيع إمكانيات التوظيف والتخفيف من حدة البطالة، زيادة عرض السلع الزراعية المحلية و الاستغناء التدريجي عن السلع المستوردة مما يزيد في توفير العملة الصعبة و الحد من مخاطر التضخم بفضل تخفيض أسعار الاستهلاك. كما يمكن لقطاع الفلاحة ان يساهم في تنمية قطاعات اقتصادية أخرى كالقطاع الصناعي ولاسيما الصناعات الغذائية بتوفير المدخلات اللازمة لعمليات الإنتاج .

هذه الأهمية جعلت الجزائر تحاول الاهتمام بهذا القطاع بجملة من السياسات والإصلاحات منذ الاستقلال. فبعدما ورثت الجزائر مساحة فلاحية قدرت بحوالي 250000 هكتار من المعمر الفرنسي وبكفاءات محدودة ، قامت الدولة بسياسة التسيير الذاتي لتخطي هذه المرحلة حيث تمكنت من توسيع المساحة الفلاحية و توزيعها على مستثمرات مسيرة ذاتيا. وفي مرحلة ثانية اتبعت سياسة الثورة الزراعية مع بداية السبعينيات (1971) اركزت على ضم الأراضي الفلاحية الى الأملاك الوطنية ثم توزيعها في شكل تعاونيات. و مواصلة التعديلات في هذا القطاع بعد فشل السياسات السابقة، لجأت الحكومة الى إجراءات إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في بداية الثمانينات (1981)، ثم مرحلة تنظيم المستثمرات الفلاحية مع نهاية الثمانينات.

ان التحول الى نظام اقتصاد السوق الذي انتهجته الجزائر مع بداية التسعينات، جعلها تطبق إصلاحات فلاحية جديدة لتكريس مبادئ اقتصاد السوق عن طريق سن قوانين لإعادة تنظيم الأملاك العمومية وحماية الأراضي الفلاحية، كما تميزت هذه المرحلة بإنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNDA). في الفترة 2000-2010 تواصلت الإصلاحات بإعداد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي يهدف الى الاستغلال الأمثل للمواد الطبيعية و تميمها و تحقيق التنمية المستدامة بتوفير إمكانيات مالية معتبرة للقطاع الفلاحي، ثم تطبيق برنامج التجديد الفلاحي و الريفي (PRAR). وبقيت السياسات التي تهدف الى تنمية القطاع الفلاحي متواصلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، لكنها لم تصل الى تحقيق الأهداف المسطرة بسبب عدة عوامل تمثل معوقات تنمية القطاع الفلاحي (م. بوعقل ص 96) ، فنجد المعوقات الطبيعية (المناخ، تملح التربة، التصحر)، المعوقات التقنية (نقص الموارد البشرية بسبب هجرة العمال للقطاع ونقص الكفاءات ، ضف الى ذلك المشاكل المالية و

ميكانيزمات التمويل الفلاحي) و المعوقات التنظيمية (نظام التسويق ومشكل العقار الفلاحي)، إضافة الى عدم استقرار السياسات الاقتصادية الكلية ونقص البنى التحتية التي تساعد على تنمية القطاع.

دراسة مساهمة القطاع الفلاحي في تكوين الناتج الوطني تشير الى ان هذه المساهمة مازالت محدودة و لم ترتقي الى جملة الإصلاحات التي عرفتها الجزائر والى الإمكانيات المالية المخصصة لهذا القطاع خاصة بعد ارتفاع العائدات النفطية في الفترة 2000-2013 . بينت هذه الدراسة قبول الفرضيتين الأولى و الثانية مع رفض الفرضية الثالثة، حيث بين اختبار السببية ان التأثير ليس متبادل بين الناتج الفلاحي و الناتج الإجمالي المحلي. فقد اشارت الدراسة القياسية الى انه يمكن لقطاع الفلاحة ان يؤثر إيجابيا في النمو الاقتصادي للجزائري في الاجل الطويل، حيث وجدنا ان مساهمة مخرجات القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي تقارب 6% وهي نسبة منخفضة جدا مقارنة بقطاع المحروقات. هذا ما يوحي بضرورة التنوع الاقتصادي للخروج من التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات و منع سياسات التنمية ان تكون رهينة لتقلبات أسعار البترول.

التوصيات: يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- استغلال العائدات النفطية المرتفعة في دعم الاستثمار الفلاحي ومسايرة المستثمرات الفلاحية الصغيرة وتشجيعها.
- زيادة المساحات المزروعة عن طريق تشجيع عمليات الاستصلاح، توفير مقومات الفلاحة المتمثلة في التكوين الحديث لإطارات اقطاع الفلاحي، توفير الموارد المائية (الآبار، السدود) والعمل على توفير التكنولوجيا الحديثة.
- وضع ميكانيزمات فعالة لعمليات التخزين و التوزيع مع العمل الجدي على حل مشكل العقار الفلاحي.
- إعادة النظر في سياسات الدعم الفلاحي و سياسة دعم أسعار المنتجات الفلاحية.

VI . المراجع:

- 1- عياش خديجة " سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر"، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2011.
- 2- مصطفى يوسف كافي " اقتصاديات الموارد البيئية"، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.
- 3- عزام البلاوي " التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية"، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967.
- 4- تومي صالح : " مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ". دار أسامة للنشر 2004 .
- 5 - غردي محمد "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة" أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2012..
- 6- ع.س. كيهلي، ح.فروحات، سياسات الدعم الفلاحي في النمو الاقتصادي تحقيقا للتنمية المستدامة - حالة الجزائر 1980-2016 .مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية. عدد3-2017 .
- 7- م.غردي، ن. بن نذير، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر واهم النتائج المحققة منها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، عدد02، حجم 5، 2016.
- 8- عزاوي أعمار، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، وواقع زراعة النخيل في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005.
- 9- إيمان عطية ناصف ، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.
- 10- كبداني سيدي احمد." اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية" رسالة دكتوراه. جامعة يلمسان 2013-1012 .

- 11- م.بوعقل، س.مباركي: " واقع القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانية المتاحة ومعوقات التنمية".مجلة التنمية الاقتصادية العدد 04 - 2017 .
- 12- J.Muller, Manuel et application économique, Edition Dunod, Paris,1999.
- 13- A.Akerkar ; » etude de la mise en œuvre duplan national de développement agricole et rural (PNDAR), cas de wilaya de Bejaia » Revue Nouvelle Economie ; N12-vol01-2015.
- 14- C.F.Runge, Acricultural Economics: Abrief intellectual History, np06-1, cifdp,USA, 2006.
- 15-Sandrine Lardic & Valérie Mignon, « Econométrie Des Séries Temporelles Macroéconomiques Et Financières », Ed Economica, Année 2002.
- 16- James D.HAMILTON , <<Time Series Analysis >> ,princeton university press princeton,New Jersey,USA,1994.

VII. اللملاحق:

الملحق 1: تحديد نموذج ARDL .

Dependent Variable: PIB						
Method: ARDL Date: 05/12/21 Time: 14:51 Sample (adjusted): 2002 2019						
Included observations: 18 after adjustments Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection) Model selection method: Akaike info criterion (AIC) Dynamic regressors (4 lags, automatic): VA_AGR						
Fixed regressors: C Number of models evaluated: 20						
Selected Model: ARDL(2, 1) Note: final equation sample is larger than selection sample						
Variable			Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.* PIB(-1)
0.531204	0.213761	2.485039	0.0273			0.151619
0.189813	0.798781	0.4388				0.697327
0.606364	0.5547				1.466439	0.729049
0.0655	C			3019.870	609.2504	4.956698
	squared	0.996845	Mean dependent var	15595.44	F-statistic	1026.880
2.409008						Durbin-Watson stat
						0.00000

الملحق 2 : اختبار الحدود.

ARDL Bounds Test				
Date: 05/12/21 Time: 14:53 Sample: 2002 2019 Included observations: 18				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic		Value	k	F-statistic
9.081850	1		Critical Value Bounds	
Significance		I0 Bound	I1 Bound	10%
4.04	4.78			4.94
5.73	2.5%		5.77	6.68
1%		6.84	7.84	

ARDL Cointegrating And Long Run Form					
Dependent Variable: PIB					
Selected Model: ARDL(2, 1) Date: 05/12/21 Time: 14:55 Sample: 2000 2019					
Included observations: 18					
Cointegrating Form					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. D(PIB(-1))
-0.151619	0.189813	-0.798781	0.4388	D(VA_AGR)	0.422834
0.697327	0.606364	0.5547	CointEq(-1)	-0.317177	0.081618
-3.886102	0.0019 Cointeq = PIB - (5.9565*VA_AGR + 9521.0922)				
Long Run Coefficients					
	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. VA_AGR
5.956528	0.348890	17.072784	0.0000	C	9521.09216
809.168531	11.766513	0.0000			